الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بغلق ميزانية الدولة

لسنة 2013

(2016 / 19)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 31 / 03 / 2016

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** تقرير دائرة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2013،**

*** التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2013،**

*** جداول تفصيلية ملحقة بمشروع قانون غلق ميزانية 2013.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 09/ 05 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامي الفطناسي **مقرر اللجنة:** حسام بوننني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم **المقرر المساعد:** نعمان العش

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 08 أفريل 2016
جلسات اللجنة: 04 و19 و20 أفريل و09 ماي 2018 **القرار:** التصويت: 03 مع و03 محتفظين، علما وأن رئيس اللجنة صوّت بالاحتفاظ ورأيه مرجّح **تاريخ إنهاء الأشغال:** 09 ماي 2018 **رئيس اللجنة** : المنجي الرحوي **المقرر** : حسام بوننـي

I ـ تقديم المشروع:

عملا بأحكام الفصل 45 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004، يتضمن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2013:

- النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة وإلغاء الاعتمادات الباقية،
- الترخيص في نقل نتائج السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المداخيل ذات الاستعمال الخاص.

وقد رسمت المبالغ النهائية بمشروع قانون غلق الميزانية بعد أن تمّ إقرارها من قبل دائرة المحاسبات التي مارست رقابتها وأعدّت تقريرا يتضمن:

- تحليلا إجماليا حول تنفيذ عمليات الميزانية،
- تحليلا مفصّلا لموارد ميزانية الدولة وتكاليفها وميزانيات المراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج وميزانيات المؤسسات العمومية والصناديق الخاصة،
- النتائج العامة لتنفيذ أحكام قانون المالية لسنة 2013،
- التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2013.

II ـ نتائج تنفيذ الميزانية:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2013 إلى النتائج التالية:

1) ميزانية الدولة:

بلغت جملة موارد ميزانية الدولة (العنوانين الأول والثاني وصناديق الخزينة باعتبار فواضل 2012) ما قدره 26943.6 م.د وبلغت جملة نفقاتها ما قدره 26133.2 م.د وبذلك تجاوزت الموارد النفقات ما قدره 810.4 م.د.

أ ـ العنوان الأول والعنوان الثاني:

بلغت موارد العنوانين الأول والثاني 23957.4 م.د بينما بلغت نفقاتهما 25421.9 م.د ممّا أسفر عن نقص في الموارد المحققة مقارنة بالنفقات المنجزة 1464.5- م.د تمّ سحبه من متوفرات الخزينة وتسجيل اعتمادات باقية قدرها 883.0 م.د يقع إلغاؤها.

ب ـ صناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة):

ـ بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة ما قدره 2524.3 م.د باعتبار فواضل 2012 والبالغة 1756.5 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 647.3 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 1877.0 م.د تنقل إلى السنة المالية 2014.

ـ بلغت مقابيض حسابات أموال المشاركة ما قدره 461.9 م.د باعتبار فواضل 2012 والبالغة 325.2 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 64.0 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 397.9 م.د تنقل إلى السنة المالية 2014.

2) المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج:

بلغت الاعتمادات المفوضة للمراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية ما قدره 124.3 م.د بينما بلغت الدفوعات ما قدره 120.6 م.د ممّا أسفر عن فائض بلغ 3.7 م.د يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

3) المؤسسات العمومية:

بلغت موارد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما قدره 1160.2 م.د بينما بلغت نفقاتها النهائية 926.1 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 234.1 م.د تنقل إلى سنة 2014 واعتمادات باقية إلى حدّ 307.9 م.د يتم إلغاؤها.

4) الصناديق الخاصة:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة باعتبار فواضل 2012 البالغة 366.7 م.د ما قدره 604.1 م.د مقابل دفوعات قدرها 213.8 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 390.3 م.د تنقل إلى سنة 2014.

III ـ الخلاصة:

أسفر تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2013 على العمليات التالية:

1) عمليات الحساب القار لتسبقات الخزينة:

- سحب مبلغ قدره 1464.5 م.د من الحساب القار لتسبقات الخزينة لتغطية النقص الحاصل في الموارد بالمقارنة مع النفقات للعنوانين الأول والثاني.
- إحالة مبلغ 3.7 م.د إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان فائض مقابيض المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

2) نقل الفواضل إلى سنة 2014:

- نقل فواضل صناديق الخزينة والبالغة 2274.8 م.د (الحسابات الخاصة في الخزينة: 1876.9 م.د، حسابات أموال المشاركة: 397.9 م.د).
- نقل فواضل المؤسسات العمومية والبالغة 234.1 م.د.
- نقل فواضل الصناديق الخاصة والبالغة 390.3 م.د.

3) إلغاء الاعتمادات الباقية:

- إلغاء الاعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2013 والبالغة 883.0 م.د.
- إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2013 والبالغة 307.9 م.د.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في جلستها المنعقدة يوم الأربعاء 04 أفريل 2018 في مشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013 وذلك على ضوء ما ورد عليها من وثائق مصاحبة لمشروع هذا القانون وهي كالتالي:

- شرح الأسباب والتلخيص العام،
- الجداول الملحقة بمشروع القانون،
- الجداول المفصّلة،
- التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام لإدارة المالية لسنة 2013،
- تقرير دائرة المحاسبات حول غلق الميزانية لسنة 2013.

وخلال الجلسة، اطلعت اللجنة على ملخّص تقرير دائرة المحاسبات حول تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2013، واستأثر بالنقاش ما ورد في الصفحة 10 من تقرير الدائرة حول عدم شمولية الحساب العام للسنة المالية، حيث جاء فيـه ما يلـي:

" تمّ بموجب القانـون عدد 51 لسنة 2013 المؤرخّ في 23 ديسمبر 2013 والمتعلّق بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 الترخيص في إجراء تحويل بمبلغ 1.000 م.د من الرّصيد المتبقى لدى البنك المركزي التونسي بعنوان التفويت في قسط من رأس مال شركة اتصّالات تونس لفائدة موارد ميزانيّة الدّولة (العنوان الأوّل).

ولا يتماشى هذا الترخيص مع أحكام الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة وذلك بالنظر إلى أنّ مداخيل التخصيص تدرج ضمن الصنف السادس (مداخيل غير اعتياديّة أخر) من موارد ميزانيّة الدّولة والذي يمثلّ أحد مكونات موارد العنوان الثاني.

ويجدر التذكير بأنّ عائدات فتح رأس مال شركة " اتصّالات تونس" بنسبة 35 % في سنة 2006 كانت بمبلغ 3.050 م.د، علما بأنّ المبلغ المتبقى من هذه العملية يساوي 873,041 م.د غير أنّ حساب سنة 2013 والوثائق المصاحبة له لا يتضمّن مبالغ بهذا العنوان وهو ما يتعارض مع مقتضيات الشفافية ومبادئ الميزانيّة المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانيّة ".

وبناء على ما تقدّم، طلب أغلب النواب الاستماع إلى دائرة المحاسبات ووزارة المالية لمزيد الاستفسار والاستيضاح حول ما أفصحت عنه الدائرة في تقريرها.

وبتاريخ 19 أفريل 2018، استمعت اللجنة إلى قضاة من دائرة المحاسبات حيث قدّموا عرضا حول غلق ميزانيات الدولة لسنوات 2013 و2014 و2015.

وبخصوص غلق ميزانية الدولة لسنة 2013، أبرز السّادة القضاة أنّ دور دائرة المحاسبات يتمثل في إصدار التصريح العام بمطابقة حسابات تصرف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة الماليّة وإرفاقه بمشروع قانون الغلق لعرضه على السلطة التشريعية.

كما أنّ التصريح العام بالمطابقة يعتبر شهادة من دائرة المحاسبات على أنّ الحساب العام للسنة الماليّة مطابق لحسابات تصرّف المحاسبين العموميين ويتنزّل في إطار مساعدة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين الماليّة وغلق الميزانية (الفصل 117 من الدستور).

هذا، وأكّد السّادة القضاة أنّ عملية عدم تضمين الحساب العام للسنة الماليّة لمعطيات هامّة مُتواصل بالرّغم من أن تضمين هذه العمليات يكتسي أهمية بالغة في إضفاء الشفافية والشمولية في تنفيذ الميزانية منها:

- العدد الجملي للانتدابات المرخّص فيها بموجب قوانين الماليّة والعدد الجملي للانتدابات الفعلية المحققة،
- حجم متخلّدات الإدارة،
- الموارد الجبائية: حجمها الجملي ومبلغ فائض الأداء الذي يتمّ استرجاعه وحجم الامتيازات الجبائية والدّيوانيّة،
- حجم مستحقات الدّولة بعنوان مرابيح المؤسسات والمنشآت العموميّة والتي لم يتمّ تنزيلها بالميزانيّة مبوّبة حسب المؤسّسات وحسب السنوات،
- تفصيل دقيق للتسبيقات غير المسواة ولعمليات الحفظ،
- معطيات بخصوص عمليات القبض وعمليات الصرف المنجزة من قبل الصناديق الخاصّة وذلك باستثناء المنح التي يتمّ سنويّا رصدها بميزانية الدّولة.

كما أشاروا إلى أنّ حسابات سنوات 2013 و2014 و2015 لم تتضمّن معطيات بخصوص متخلّدات الإدارة التي تعهّدت بها، علما وأن تصرّف 2013 واجه متخلّدات من السنة السابقة بمبلغ 327 م.د. وتحمّلت ميزانيّة 2014 بدورها متخلّدات لم يتم خلاصها في سنة 2013 تبلغ ما قيمته 1.195 م.د، وبيّنوا أنّ الديون المتخلّدة تشكّل تجاوزا للاعتمادات المرخّص فيها بالنسبة إلى السنوات التي تعود لها تلك المتخلّدات.

وبخصوص خصم فواضل صناديق الخزينة، بيّن السادة أعضاء الدائرة أنه تمّ الترخيص بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 في خصم 636 م.د من أرصدة الحسابات الخاصّة في الخزينة لفائدة العنوان الأوّل لميزانية الدّولة، ولئن تشكّل الجداول الملحقة جزء لا يتجزأ من قوانين المالية فإن التمشّي على هذا النحو يمسّ من شفافية المعطيات المقدمة للمصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية.

كما أفصح السادة القضاة عن الصعوبات التي تعترض الدّائرة خلال إعداد التقرير المصاحب لمشروع قانون غلق الميزانية والتي تتمثّل أساسا في تأخير مصالح وزارة المالية بخصوص تقديم الحسابات ممّا يتسبّب في التضييق من المدّة الزمنيّة المخصّصة لإعداد تقرير الدائرة وعدم توفّر معطيات هامّة يتعين إدراجها بالحساب العام للسنة المالية، كما لاحظ السّادة القضاة أن السلطة التنفيذية لا تأخذ بعين الاعتبار توصيات الدائرة الواردة في تقارير غلق الميزانيات.

ثمّ ذكّر السّادة قضاة دائرة المحاسبات بجملة من التوصيات يتقدّمون دائما بها للسلطة التنفيذية أهمّها:

بخصوص الحسابات

- التأكيد على تقديم الحسابات ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة في الآجال القانونيّة،
- ضرورة إرفاق الحساب العام للسنة الماليّة بالحسابات الخاصّة التي يجب على المصالح الآمرة لمصاريف الدّولة أن تعدّها، بالنسبة لمصاريفها،
- إدراج المعطيات المتعلّقة بالدّيون المثقلة بقباضات الدّيوانة بالحساب العام للسنة المالية،
- تقديم إيضاحات بخصوص الفوارق الهامّة بين التقديرات والانجازات بالنسبة لمختلف بنود الميزانيّة،
- تقديم المعطيات المتعلقة بوضعية القروض المُعاد إسنادها لفائدة المؤسسات والمنشآت العموميّة،
- إبراز حجم المتخلّدات الرّاجعة إلى التصرفات السابقة.

بخصوص الموارد العموميّة

- مزيد تحسين المداخيل الجبائيّة عبر الرّفع من مردوديّة النظام الجبائي وتوسيع قاعدة المطالبين بالأداء،
- اعتماد الإجراءات الكفيلة بالرّفع من نسبة استخلاص الدّيون العمومية المثقّلة وتحسين مردود النظام التقديري من خلال حصره في مستحقيه،
- اتّخاذ الإجراءات الكفيلة لتحسين أداء المؤسسات والمنشآت العمومية للرّفع من مساهمتها في تمويل ميزانيّة الدّولة.

بخصوص النفقات

- التحكّم في نسبة التداين العمومي وتخصيص موارد الاقتراض لتمويل نفقات التنمية،
- مزيد ترشيد المنح لفائدة المؤسسات والمنشآت العموميّة على حساب ميزانية الدّولة،
- ترشيد عملية إحداث مختلف الصناديق ومراجعة الموارد الموظفة لفائدتها.

وأثناء النقاش، تطرّق النواب إلى عديد المسائل تهمّ مباشرة غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 وتتعلق بنشاط الدائرة بصفة عامّة، نذكر منها أساسا ما تعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013:

ـ طلب مزيد توضيح الإشكال المتعلق بعدم إدراج مبلغ 873 م.د الراجع من عائدات رأس مال شركة اتصالات تونس في حسابات سنة 2013 والوثائق المصاحبة له، حيث اعتبر بعض النواب أن الدائرة تسرّعت في التصريح لوسائل الإعلام بعدم إدراج مبلغ 873 م.د في ميزانية الدولة لسنة 2013 وذلك دون التثبّت.

ـ ولاحظ نواب آخرون أنّ تقرير الدائرة حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 يختلف تماما عن تقارير غلق ميزانيتي 2014 و2015 في ما يخص توصيف الإجراء المتعلق بعائدات رأس مال اتصالات تونس، حيث أن الدائرة اعتبرت في تقريرها لسنة 2013 أنّ ما تم بخصوص إدراج مبلغ 873 م.د يتعارض مع مقتضيات الشفافية ومبادئ الميزانية المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية، في حين أنه في سنتي 2014 و2015 تمّ توخّي نفس التمشّي من قبل السلطة التنفيذية ولم ترى الدائرة أن هذا التوجه يتعارض مع مبادئ الشفافية بل تم تبرير ذلك. وبالتالي يُستوجبُ مراجعة الفقرة الأخيرة من الصفحة 10 من تقرير غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 وإعادة صياغتها حتى لا يُفهم أنّ مبلغ 873 م.د تم اختلاسه بينما هو مدرج في ميزانية الدولة، وأكّدوا على حياديّة الدائرة وابتعادها عن التجاذبات السياسية وتوخّي الموضوعية في تحاليلها.

ـ طلب أغلب النواب مدّ لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمعطيات دورية كلّ ثلاثة أشهر حول تنفيذ ميزانية الدولة، ومساندة اللجنة في التعمّق في تحليل ميزانية الدولة خاصّة في ظلّ غموض التقارير المقدّمة من قبل وزارة المالية حول مشاريع قوانين المالية.

ـ أكّد النواب على ضرورة إيجاد آليات رقابية لحوكمة الصفقات العمومية والانتدابات في الوظيفة العمومية.

ـ تساءل بعض النواب عن أسباب الفوارق الكبيرة بين التقديرات والإنجازات.

ـ طلب بعض النواب معرفة أسباب تحفّظ دائرة المحاسبات على تصريحات رئيس هيئة مكافحة الفساد بخصوص إهدار المال العام خاصة في ما يتعلّق بالصفقات العمومية، واعتبروا أن هذا التحفّظ من شأنه المسّ من مصداقية الدائرة والتشكيك في نظامنا الديمقراطي.

ـ طلبت اللجنة مدّها بمعطيات محيّنة حول الديون الديوانية المثقلة وقائمة اسمية في المعنيين بها.

ـ تساءل بعض النواب عن دور الدائرة عند التأكّد من تجاوزات في تنفيذ الميزانية، كما تساءل البعض الآخر عن مآل عدم المصادقة على مشروع غلق ميزانية الدولة.

ـ استفسر بعض النواب عن كيفية احتساب مبالغ القروض في الميزانية، هل يُحتسب مبلغ القرض كاملا أم فقط ما تمّ سحبه، خاصة وأنه تم التنصيص في تقرير الدائرة على أن 22 % من ميزانية الدولة متأتية من القروض، في حين أن النسبة المعلن عنها هي 27 %.

ـ رأى أحد النواب أن إدراج الدائرة لموارد التخصيص في العنوان الثاني توجه غير صحيح من الناحية القانونية ومن الناحية المحاسبية وطلب توضيح ذلك.

ـ وأفاد أحد النواب أنه لازالت هناك اخلالات أحيانا كبيرة في ما يتعلق بإجراءات ابرام الصفقات العمومية ، حيث تم التفطّن لوجود صفقة غير قانونية تتعلق ببناء مستشفى للأمراض السرطانية بجندوبة تم إبرامها في مارس 2016 عن طريق المراكنة مع شركة أجنبية، دون الحصول على الترخيص بمقتضى مقرّر يأذن بإبرام الصفقة وستكون هذه الصفقة محل متابعة قضائية بعد استكمال التحقيقات الإدارية الجارية.

ـ رأى بعض النواب أنه ليس هناك تدقيق بخصوص العدد الجملي للانتدبات المرخّص فيها وعدد الانتدابات المحققة، كما أنه ليس هناك تفصيل بخصوص نسب النمو لسنتي 2012 و2013، كذلك تمّت بعض المقارنات بالرّجوع إلى سنة 2011 بالرغم من أن المعيار المعتمد هو سنة 2010.

ـ أوصى بعض النواب باعتماد المحاسبة ذات القيد المزدوج كضامن أساسي لإدراج كافة العمليات المحاسبية.

ـ تساءل بعض النواب عن مدى إمكانية مساندة الدائرة للجنة المالية والتخطيط والتنمية أثناء دراستها لمشاريع قوانين المالية للتفطّن للإخلالات في إدراج المعطيات.

وفي ردّهم، وضّح قضاة الدائرة بخصوص التفويت في قسط رأس مال اتصالات تونس أنّه تمّ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2013 الترخيص في إجراء تحويل بمبلغ 1.000 م.د من الرّصيد المتبقي لدى البنك المركزي بعنوان التفويت في قسط من رأس مال شركة "اتّصالات تونس" لفائدة موارد ميزانيّة الدّولة (العنوان الأوّل) غير أنّ هذا الترخيص لا يتماشى مع أحكام الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة وذلك بالنظر إلى أنّ مداخيل التخصيص تدرج ضمن الصنف السادس (مداخيل غير اعتياديّة أخرى) من موارد ميزانية الدّولة والذي يمثّل أحد مكوّنات موارد العنوان الثاني.

وبالتالي فإنّ الإشكال يتعلق بالأساس بتبويب ميزانية الدولة وليس في غياب المبلغ أو في اختلاسه ، حيث أن المبلغ تم إدراجه في ميزانية الدولة وبالتالي فإنّ الإشكال لايعدو سوى أن يكون اشكال محاسبي لا غير.

وأكّد أحد القضاة أنه طبقا للقانون الأساسي للميزانية فإن موارد التخصيص تُدرج في البند السادس لموارد الميزانية أي في العنوان الثاني، وغاية المُشرّع في ذلك هو أنّ بيع مساهمات في مؤسسات عمومية يُوجّه آليا لتمويل نفقات التنمية وليس لتمويل نفقات التصرّف، وتجدر الإشارة إلى أنّ أغلب المداخيل المتأتية من بيع اتصالات تونس تمّ توجيهها لمجابهة نفقات تسيير المصالح العمومية.

وأضاف قاض آخر أن صياغة ملاحظات الدائرة بخصوص عائدات اتّصالات تونس في تقرير سنة 2013 وفي تقارير السنوات الأخرى ليس فيه اختلاف، حيث تم استعمال مصطلحات قانونية بحتة تتمثل في "عدم إدراج أموال بالحساب العام طبقا للقانون الأساسي للميزانية" وهذا لا يعني استيلاء على المال العام، علما وأنّ الدائرة إذا ثبت لديها إهدار للمال العام فهي تنصّ على ذلك صراحة في تقاريرها وتتّخذ كل الإجراءات القانونية في شأنه وهو ما دأبت عليه من قبل الثورة.

وبخصوص توفّر معطيات دورية عن تنفيذ الميزانية، أفاد أعضاء الدائرة أنّ وزارة المالية تقوم بإعداد تقارير دورية حول تنفيذ الميزانية تُبرز مدى تطوّر مؤشرات تنفيذ الميزانية للسنة المعنية، كما أنّ البنك المركزي يقوم بنشر إحصائيات حول الوضعية الاقتصادية للبلاد، هذا، ودائرة المحاسبات لا تُبدي رأيها إلا في الحسابات الواردة عليها من وزارة المالية ولا تتدخل في تنفيذ الميزانية.

وفي ما يتعلّق بالصفقات العمومية، أفاد السادة القضاء أنّهم يلاحظون أثناء قيامهم بدورهم الرقابي إخلالات أو تجاوزات يرفقونها بتقارير ويحيلونها على دائرة الزجر المالي أو على القضاء العدلي.

وبالنسبة لاستعمال المحاسبة ذات القيد المزدوج، أكّد السادة القضاة أنّ وزارة المالية تسعى حاليا إلى اعتماد هذا التوجه وذلك في إطار ورشات عمل بالتشاور مع دائرة المحاسبات.

وفي ما يخص الاستفسار المتعلق بمآل عدم مصادقة السلطة التشريعية على غلق الميزانية ، أكدوا أن الترقيم السيادي لتونس ينخفض آليا ممّا ينعكس سلبا على كلفة الدين العمومي، وأكّدوا على وجوب تسريع وزارة المالية بمدّ الدائرة بالحسابات المتعلقة بغلق ميزانية 2016 في أقرب الآجال.

وبالنسبة للديون المثقلة لدى قباضات الديوانة، أفاد السادة القضاة أنّها مرتفعة وتقـدر بـ 4000 م.د وأغلبها قديمة تتعلق بأجانب وبتجارة غير شرعية وبقضايا مخدّرات، وهي ديون صعبة الاستخلاص.

وفي ما يتعلق بوضعية مستشفى الأمراض السرطانية بجندوبة، أكدوا على أنّ هذه الصّفقة غير قانونية. وتلقّت هيئة المتابعة والمراجعة للصفقات العمومية برئاسة الحكومة والتي تتكون من ممثل عن دائرة المحاسبات وممثل عن رئاسة الحكومة وممثل عن هيئة الرقابة العامة للمصالح المالية وممثل عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ما يقارب 400 عريضة من قبل المقاولين والمتعاملين، وأصدرت الهيئة في هذا الشأن قرارات ملزمة للإدارة حسب الحالة إمّا بإعادة الصفقة أو بخلاص المقاولين. كما ذكّروا في هذا السياق أنه طبقا لأمر الصفقات العمومية فإن رأي الهيئة ملزم لرئيس الحكومة.

هذا، ووضّح السادة القضاة أنّ تقرير غلق الميزانية يجب وضعه في إطاره حيث أنّه عمل رقابي لاحق حول تنفيذ ميزانية سنة معينة. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الدائرة تتولّى إعداد تقرير سنوي للرقابة على المال العام. واعتبر السادة القضاة أن هذه الجلسة كانت لهم فرصة سانحة لتقديم توصيات الدائرة والتعويل على السلطة التشريعية في مساعدتهم على تفعيل هذه التوصيات.

وبتاريخ 20 أفريل 2018، اجتمعت اللجنة لمواصلة النظر في مشروع غلق ميزانية الدولة لسنة 2013، واستعرض السيد رئيس اللجنة معطيات من التقرير السنوي العام لدائرة المحاسبات لسنة 2014 تعلّقت بإخلالات وتجاوزات أثارتها الدائرة حول تصرّف 2013. وأكّد أنّ تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2013 شهد عديد الخروقات والتجاوزات الخطيرة من حيث الانتدابات والتّسميات في بعض الوزارات (وزارة النقل أساسا).

في حين اعتبر نواب آخرون أنّ هذه الإخلالات ليس لها تأثير مباشر على سلامة الحسابات حيث تعوّدت الدائرة التنصيص على ذلك في كافة تقاريرها المتعلقة بغلق الميزانيات.

واعتبر أغلب النواب أنّ توصيات دائرة المحاسبات تتطلب المتابعة وتكريسها على أرض الواقع لما لها من أهمية بالغة في تحسين شفافية التصرّف في الأموال العمومية.

ومن ناحية أخرى، أكّد أغلب النواب أن مصادقة السلطة التشريعية على قوانين غلق الميزانية لا يُضفي الشرعية على تصرّف السلطة التنفيذية ولا يُعتبر غطاء قانوني لأي تجاوز يتعلق بفساد مالي وإهدار للمال العام، ولا تحُول هذه المصادقة دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية، واقترحوا تعديل الفصل الأول من مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2013 بإضافة فقرة في آخر الفصل في ما يلي نصّها:

" **ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية**".

وتم التصويت على مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 كما يلي:

الفصل الأول (معدّلا)	بإجماع الحاضرين (05 مع)
الفصل02	بأغلبية الحاضرين (05مع و01 محتفظ)
الفصل 03	بأغلبية الحاضرين (04مع و02 محتفظين)
الفصل 04	03 مع و03 محتفظين
الفصل 05	03 مع و03 محتفظين
الفصل 06	03 مع و03 محتفظين
الفصل 07	03 مع و03 محتفظين
الفصل 08	03 مع و03 محتفظين

وتم التصويت على مشروع القانون برمته بـ 03 مع و03 محتفظين وطبقا لأحكام الفصل 82 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يكون صوت الرئيس مرجحا في حالة تساوي الأصوات.

وأكّد السيد رئيس اللجنة أن الفصل 82 المرجح لصوت رئيس اللجنة في حالة تساوي الأصوات يعني أن اللجنة قررت الاحتفاظ على مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 وإحالة تقريرها على الجلسة العامة بقرار اللجنة بالاحتفاظ.

ثالثا: توصيات اللجنة:

- تفعيل توصيات دائرة المحاسبات وأخذها بعين الاعتبار لدى تنفيذ الميزانيات،
- تقديم الحسابات ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة إلى دائرة المحاسبات في الآجال القانونيّة،
- مدّ لجنة المالية والتخطيط والتنمية بتقارير دورية حول مدى التقدّم في تنفيذ ميزانية الدولة للسنة المعنية،
- الإسراع بإحالة مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2016 على السلطة التشريعية،
- منح دائرة المحاسبات كافة الوسائل المادية والبشرية لتمكينها من القيام بمهامها في أحسن الظروف.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاحتفاظ على مشروع هذا القانون في صيغته المعدّلة بأغلبية الحاضرين وإحالته على الجلسة العامّة.

نائب رئيـــس اللجنـــة	**المقررالمساعد**
سامي الفطناسي	الهادي بن ابراهم

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

19/2016

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2013

19/2016

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2013 وفقا لأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عـــــدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة.

و لا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2013 ما جملته **27 334 681 286.917** دينار موزعـــة كما يلي:

الموارد :

العنوان الأول	18 858 600 000.000 دينار
العنوان الثاني	7 446 327 292.000 دينار
صناديق الخزينة	1 029 753 994.917 دينار

النفقات:

العنوان الأول	19 198 700 000.000 دينار
العنوان الثاني	7 106 227 292.000 دينار
صناديق الخزينة	1 029 753 994.917 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و 2 الملحقين بهذا القانون.

الفصل 3:

بلغت مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2013 ما جملته **26 943 574 545.850** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول	17 707 659 156.461 دينار
العنوان الثاني	6 249 770 602.015 دينار
جملة موارد العنوانين:	**23 957 429 758 .476 دينار**

صناديق الخزينة 2 986 144 787.374 دينار

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 524 285 270.164 دينار
- حسابات أموال المشاركة: 461 859 517.210 دينار

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2013 ما جملته **26 133 230 889.126** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول: 18 714 170 601.864 دينار

الجزء الأول: نفقات التصرف 17 300 665 597.778 دينار

القسم الأول: التأجير العمومي 9 608 030 472.672 دينار

القسم الثاني: وسائل المصالح 969 766 665.829 دينار

القسم الثالث: التدخل العمومي 6 722 868 459.277 دينار

القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة –

الجزء الثاني:فوائد الدين العمومي 1 413 505 004.086 دينار

القسم الخامس: فوائد الدين العمومي 1 413 505 004.086 دينار

العنوان الثاني: 6 707 727 536.921 دينار

الجزء الثالث: نفقات التنمية 3 703 558 352.451 دينار

القسم السادس: الإستثمارات المباشرة 1 683 856 068.770 دينار

القسم السابع: التمويل العمومي 1 665 415 568.667 دينار

القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة –

القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة –

354 286 715.014 دينار

الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي 3 004 169 184.470 دينار

القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي 3 004 169 184.470 دينار

جملة نفقات العنوانين: 25 421 902 794.314 دينار

صناديق الخزينة : **711 332 750.341 دينار**

الجزء الخامس: نفقات صناديق الخزينة 711 332 750.341 دينار

القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 647 349 724.787 دينار

القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة 63 983 025.554 دينار

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و 2-1 و 2-2 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 5:

- تلغى الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2013 والبالغة **883 029 153.215** دينار .
- يتم تغطية النقص في المقابيض مقارنة بدفوعات العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2013 والبالغ 1 464 468 380.309 دينار بواسطة خصم من الحساب القار لتسبقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة **2 274 812 037.033** دينار في موفى سنة 2013 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1 876 935 545.377 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 397 876 491.656 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2014 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6:

بلغت الإعتمادات المفوضة إلى المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج سنة 2013، دون إعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 124 297 383.144 دينار بينما بلغت الدفوعات ما جملته 120 625 534.415 دينار مما أسفر عن فائض قدره **3 671 848.729** دينار يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 234 166 268.288 دينار بينما بلغت الموارد 1 160 339 361.023 دينار والنفقات 926 102 965.061 دينار مما أسفر عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره 234 236 395.962 دينار ينقل إلى سنة 2014 وعن إعتمادات باقية 308 063 303.227 دينار يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد5 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة لسنة 2013 ما قدره 106.017 109 604 دينار مقابل دفوعات قدرها 616.074 807 213 دينار مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ **489.943 301 390** دينار ينقل إلى سنة 2014 و ذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

الملاحـــق

الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2013

بالدينار

البيانات	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	التقديرات النهائية	الانجازات	مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية	
							+	-
العنوان الأول	17 990 200 000,000	868 400 000,000	18 858 600 000,000		18 858 600 000,000	17 707 659 156,461		1 150 940 843,539
العنوان الثاني	7 542 000 000,000	-98 900 000,000	7 443 100 000,000	3 227 292,000	7 446 327 292,000	6 249 770 602,015		1 196 556 689,985
الجملة	25 532 200 000,000	769 500 000,000	26 301 700 000,000	3 227 292,000	26 304 927 292,000	23 957 429 758,476		2 347 497 533,524
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	1 159 800 000,000	-270 500 000,000	889 300 000,000		889 300 000,000	2 524 285 270,164	1 634 985 270,164	
حسابات أموال المشاركة					140 453 994,917	461 859 517,210	321 405 522,293	
الجملة	1 159 800 000,000	-270 500 000,000	889 300 000,000	0,000	1 029 753 994,917	2 986 144 787,374	1 956 390 792,457	
الجملة العامة	26 692 000 000,000	499 000 000,000	27 191 000 000,000	3 227 292,000	27 334 681 286,917	26 943 574 545,850	1 956 390 792,457	2 347 497 533,524

-391 106 741,067

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2013

بالدينار

البيانات	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	التقديرات النهائية	الدفوعات	الاعتمادات الباقية
العنوان الأول	18 144 700 000,000	1 054 000 000,000	19 198 700 000,000		19 198 700 000,000	18 714 170 601,864	484 529 398,136
العنوان الثاني	7 387 500 000,000	-284 500 000,000	7 103 000 000,000	3 227 292,000	7 106 227 292,000	6 707 727 536,921	398 499 755,079
الجملة	**25 532 200 000,000**	**769 500 000,000**	**26 301 700 000,000**	**3 227 292,000**	**26 304 927 292,000**	**25 421 898 138,785**	**883 029 153,215**
صناديق الخزينة:							
الحسابات الخاصة في الخزينة	1 159 800 000,000	-270 500 000,000	889 300 000,000		889 300 000,000	647 349 724,787	241 950 275,213
حسابات أموال المشاركة					140 453 994,917	63 983 025,554	76 470 969,363
الجملة	**1 159 800 000,000**	**-270 500 000,000**	**889 300 000,000**	**0,000**	**1 029 753 994,917**	**711 332 750,341**	**318 421 244,576**
الجملة العامة	**26 692 000 000,000**	**499 000 000,000**	**27 191 000 000,000**	**3 227 292,000**	**27 334 681 286,917**	**26 133 230 889,126**	**1 201 450 397,791**

جدول عدد 2-1
العنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1	المجلس الوطني التأسيسي	15 825 989,604	2 629 560,179	729 347,186		19 184 896,969		19 184 896,969
2	رئاسة الجمهورية	48 779 830,460	13 231 809,866	2 578 210,000		64 589 850,326		64 589 850,326
3	رئاسة الحكومة	97 185 617,358	9 293 824,674	19 001 148,252		125 480 590,284		125 480 590,284
4	وزارة الداخلية	1 294 983 055,889	213 155 263,866	366 663 388,461		1 874 801 708,216		1 874 801 708,216
5	وزارة العدل	255 976 909,857	62 785 107,071	5 214 010,700		323 976 027,628		323 976 027,628
6	وزارة حقوق الإنسان و العدالة الإنتقالية	2 805 816,739	743 274,374	201 876,169		3 750 967,282		3 750 967,282
7	وزارة الشؤون الخارجية	96 322 524,559	48 628 104,618	15 978 261,431		160 928 890,608		160 928 890,608
8	وزارة الدفاع الوطني	911 601 740,959	117 180 620,318	21 474 467,681		1 050 256 828,958		1 050 256 828,958
9	وزارة الشؤون الدينية	51 996 371,415	12 724 465,031	8 045 726,693		72 766 563,139		72 766 563,139
10	وزارة المالية	331 297 136,403	21 983 077,854	2 570 580,623		355 850 794,880		355 850 794,880
11	وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	10 172 821,087	2 546 499,980	116 000,000		12 835 321,067		12 835 321,067
12	وزارة التنمية الجهوية و التخطيط	31 129 075,529	5 159 472,328	1 160 800,000		37 449 347,857		37 449 347,857
13	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	28 305 949,613	3 756 950,518	135 532,824		32 198 432,955		32 198 432,955

جدول عدد 2-1
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
14	وزارة الفلاحة	367 825 955,996	37 166 743,523	2 701 556,602		407 694 256,121		407 694 256,121
15	وزارة البيئة	22 566 185,717	4 742 237,544	11 549 556,050		38 857 979,311		38 857 979,311
16	وزارة الصناعة	24 741 265,223	5 726 245,220	3 734 578 000,000		3 765 045 510,443		3 765 045 510,443
17	وزارة التجارة و الصناعات التقليدية	37 519 845,768	8 520 152,377	1 473 519 260,880		1 519 559 259,025		1 519 559 259,025
18	وزارة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال	12 049 091,719	1 879 767,576	1 397 144,772		15 326 004,067		15 326 004,067
19	وزارة السياحة	41 047 323,666	10 746 172,711	464 000,000		52 257 496,377		52 257 496,377
20	وزارة التجهيز	75 453 990,692	45 234 218,767	905 999,800		121 594 209,259		121 594 209,259
21	وزارة النقل	11 483 073,044	2 083 131,998	330 568 220,200		344 134 425,242		344 134 425,242
22	وزارة شؤون المرأة والأسرة	52 080 105,766	4 270 460,032	14 458 198,228		70 808 764,026		70 808 764,026
23	وزارة الثقافة	76 558 498,929	8 298 105,681	30 981 911,662		115 838 516,272		115 838 516,272
24	وزارة الشباب والرياضة	280 469 810,371	14 639 821,152	31 207 140,044		326 316 771,567		326 316 771,567
25	وزارة الصحة العمومية	1 161 731 245,307	91 351 141,464	4 301 879,842		1 257 384 266,613		1 257 384 266,613

جدول عدد 2-1
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
26	وزارة الشؤون الاجتماعية	107 047 859,140	15 770 687,450	453 286 238,196		576 104 784,786		576 104 784,786
27	وزارة التربية	3 110 833 278,069	91 058 189,384	34 211 750,821		3 236 103 218,274		3 236 103 218,274
28	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	848 003 557,484	90 102 536,341	153 867 252,160		1 091 973 345,985		1 091 973 345,985
29	وزارة التشغيل و التكوين المهني	202 236 546,309	24 359 023,932	1 001 000,000		227 596 570,241		227 596 570,241
30	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0,000	0,000		0,000
31	الدين العمومي						1 413 505 004,086	1 413 505 004,086
	الجملة	9 608 030 472,672	969 766 665,829	6 722 868 459,277	0,000	17 300 665 597,778	1 413 505 004,086	18 714 170 601,864

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
1	المجلس الوطني التاسيسي	172 091,439	0,000		0,000	172 091,439		172 091,439
2	رئاسة الجمهورية	1 591 351,752	1 212 000,000		0,000	2 803 351,752		2 803 351,752
3	رئاسة الحكومة	4 793 780,843	993 220,000		0,000	5 787 000,843		5 787 000,843
4	وزارة الداخلية	48 913 372,978	54 558 000,000		0,000	103 471 372,978		103 471 372,978
5	وزارة العدل	26 673 870,279	270 000,000		0,000	26 943 870,279		26 943 870,279
6	وزارة وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقال	691 099,079	0,000		0,000	691 099,079		691 099,079
7	وزارة الشؤون الخارجية	3 503 253,719	0,000		587 000,000	4 090 253,719		4 090 253,719
8	وزارة الدفاع الوطني	194 385 170,483	4 000 000,000		0,000	198 385 170,483		198 385 170,483
9	وزارة الشؤون الدينية	220 445,472	0,000		0,000	220 445,472		220 445,472
10	وزارة المالية	7 579 267,461	506 568 000,000		0,000	514 147 267,461		514 147 267,461
11	وزارة الاستثمار و التعاون الدولي	340 107,052	19 105 000,000		0,000	19 445 107,052		19 445 107,052
12	وزارة التنمية الجهوية و التخطيط	278 708,000	320 518 811,597		26 736 251,874	347 533 771,471		347 533 771,471
13	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	3 853 632,962	0,000		0,000	3 853 632,962		3 853 632,962
14	وزارة الفلاحة	274 420 164,084	171 964 776,070		102 738 246,421	549 123 186,575		549 123 186,575

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
15	وزارة البيئة	2 805 326,487	132 324 000,000		8 700 000,000	143 829 326,487		143 829 326,487
16	وزارة الصناعة	2 995 949,134	260 253 800,000		296 000,000	263 545 749,134		263 545 749,134
17	وزارة التجارة و الصناعات التقليدية	876 321,284	15 556 399,000		0,000	16 432 720,284		16 432 720,284
18	وزارة تكنولوجيات المعلومات والإتصال	279 089,023	0,000		0,000	279 089,023		279 089,023
19	وزارة السياحة	689 250,426	57 331 034,000		0,000	58 020 284,426		58 020 284,426
20	وزارة التجهيز	603 770 440,314	8 450 000,000		159 480 311,786	771 700 752,100		771 700 752,100
21	وزارة النقل	304 693,492	32 868 000,000		11 415 695,975	44 588 389,467		44 588 389,467
22	وزارة شؤون المرأة و الاسرة	4 224 923,170	0,000		0,000	4 224 923,170		4 224 923,170
23	وزارة الثقافة	19 847 103,156	3 279 500,000		0,000	23 126 603,156		23 126 603,156
24	وزارة الشباب والرياضة	71 900 304,701	1 000 000,000		0,000	72 900 304,701		72 900 304,701
25	وزارة الصحة العمومية	121 319 490,641	4 425 000,000		0,000	125 744 490,641		125 744 490,641
26	وزارة الشؤون الاجتماعية	12 500 039,763	56 267 515,000		0,000	68 767 554,763		68 767 554,763
27	وزارة التربية	180 247 543,814	52 513,000		13 059 480,196	193 359 537,010		193 359 537,010

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
28	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	94 255 867,639	1 783 000,000		31 273 728,762	127 312 596,401		127 312 596,401
29	وزارة التشغيل و التكوين المهني	423 410,123	12 635 000,000		0,000	13 058 410,123		13 058 410,123
30	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000		0,000		0,000
31	الدين العمومي						3 004 169 184,470	3 004 169 184,470
	الجملة	1 683 856 068,770	1 665 415 568,667	0,000	354 286 715,014	3 703 558 352,451	3 004 169 184,470	6 707 727 536,921

الجدول عدد 3
نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2013

البيانات	الموارد				التقديرات النهائية		النتائج		الفوارق		
	التقديرات الاولية ق م	التنقيحات	تقديرات ق م ت	تنقيحات اخرى	للموارد	للإعتمادات	المقابيض	الدفوعات	بين المقابيض و التقديرات النهائية	بين الاعتمادات و الدفوعات	بين المقابيض و الدفوعات
										(*)	(**)
العنوانين الاول و الثاني:	25 532 200 000,000	769 500 000,000	26 301 700 000,000	3 227 292,000	26 304 927 292,000	26 304 927 292,000	23 957 429 758,476	25 421 898 138,785	-2 347 497 533,524	883 029 153,215	-1 464 468 380,309
العنوان الأول	17 990 200 000,000	868 400 000,000	18 858 600 000,000	0,000	18 858 600 000,000	19 198 700 000,000	17 707 659 156,461	18 714 170 601,864	-1 150 940 843,539	484 529 398,136	-1 006 511 445,403
العنوان الثاني	7 542 000 000,000	-98 900 000,000	7 443 100 000,000	3 227 292,000	7 446 327 292,000	7 106 227 292,000	6 249 770 602,015	6 707 727 536,921	-1 196 556 689,985	398 499 755,079	-457 956 934,906
صناديق الخزينة:	1 159 800 000,000	-270 500 000,000	889 300 000,000	0,000	1 029 753 994,917	1 029 753 994,917	2 986 144 787,374	711 332 750,341	1 956 390 792,457	318 421 244,576	2 274 812 037,033
الحسابات الخاصة في الخزينة	1 159 800 000,000	-270 500 000,000	889 300 000,000	0,000	889 300 000,000	889 300 000,000	2 524 285 270,164	647 349 724,787	1 634 985 270,164	241 950 275,213	1 876 935 545,377
حسابات أموال المشاركة					140 453 994,917	140 453 994,917	461 859 517,210	63 983 025,554	321 405 522,293	76 470 969,363	397 876 491,656
الجملة العامة	26 692 000 000,000	499 000 000,000	27 191 000 000,000	3 227 292,000	27 334 681 286,917	27 334 681 286,917	26 943 574 545,850	26 133 230 889,126	-391 106 741,067	1 201 450 397,791	810 343 656,724

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) نقص يتم تغطيته بخصم من الحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 4
إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
لسنة 2013

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة و الإعتمادات المفوضة
المقابيض	124 297 383,144	124 297 383,144	124 297 383,144	0,000
المصاريف			120 625 534,415	
الفارق بين المقابيض والمصاريف			3 671 848,729 (*)	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 5
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2013
العنوان الأول

بالدينار

البيانات	فواضل 2012	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
المقابيض	209 013 162,267	887 068 500,000	347 097 768,288	1 234 166 268,288	1 160 339 361,023	73 826 907,265	
النفقات		887 068 500,000	347 097 768,288	1 234 166 268,288	926 102 965,061	308 063 303,227	(**)
فائض المقابيض على النفقات	209 013 162,267				234 236 395,962 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2014
(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6
الصناديق الخاصة
المقابيض و الدفوعات لسنة 2013

بالدينار

الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2012	المقابيض			الدفوعات	الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2013
	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض		
366 662 826,349	124 210 000,000	113 236 279,668	604 109 106,017	213 807 616,074	390 301 489,943 (*)

ينقل الى سنة 2014 (*)